Publication	Al Borsa	Circulation	120,000
Date:	26-December-2016	Frequency	Daily
Page (s)	FrontPage		
Headline	Gov’t approves 30-80% capital tax cuts, rules out total exemption		

وزير المالية لـ«البورصة»:

الحكومة تقر حوافز ضريبية تتراوح بين 30 و80% من رأس المال وتستبعد الإعفاءات

المشروعات كثيفة استخدام الطاقة لن تتمتع بالحوافز والتطبيق على المشروعات الجديدة فقط ● لا عودة للمناطق الحرة الخاصة وبرنامج التحفيز الضريبى مدته 3 سنوات

كتب - أحمد فرحات:

أقر مجلس الوزراء الحوافز الضريبية التى ستقدم لتشجيع المستثمرين على الاستثمار فى أنشطة محددة فى مناطق محددة.

وقال وزير المالية عمرو الجارحى وزير المالية، إن مجلس الوزراء استبعد فكرة الإعفاءات الضريبية، وتبنى بدلاً من ذلك فكرة الحوافز الضريبية لمدة 3 سنوات من تاريخ تعديل القانون، تتمثل فى رد جزء من رأس المال المدفوع من ضرائب المشروع.

وأضاف لـ«البورصة»، أن المجلس اتفق على تقديم حوافز ضريبية تتيح رد ما يتراوح بين 40 و80% من رأس المال المدفوع للشركة فى مناطق الصعيد والفيوم والوادى الجديد ومطروح بالإضافة إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس.

كما وافق على منح حوافز تتراوح بين 30% و80% من رأس المال المدفوع فى مناطق الدلتا والقاهرة والجيزة. وفى كل الأحوال تتم عملية رد رؤوس الأموال فى فترة أقصاها 7 سنوات من تاريخ بدء النشاط.

وقال إن هذه الحوافز موجهة للصناعات كثيفة العمالة التى تساهم فى زيادة التشغيل وفى الوقت نفسه توفر بدائل للاستيراد وتشجع على التصدير.

ووفقاً للجارحى، فإن الأنشطة الاقتصادية التى ستتمتع بهذه الحوافز هى السيارات والصناعات الكيماوية وبعض أنواع الصناعات الدوائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الهندسية وإنشاء المدارس منخفضة الرسوم.

وقال إن الحكومة ستحدد فى الاجتماعات المقبلة الحد الأقصى لرسوم المدارس التى ترغب فى الاستفادة من الحوافز الضريبية.

وقال إن الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة مثل الحديد والأسمنت والبتروكيماويات لن تستفيد من هذه الحوافز بغض النظر عن الأماكن التى ستنشأ فيها.

وعن المناطق الحرة الخاصة قال الجارحى، إن مجلس الوزراء استبعد عودة تلك المناطق مجدداً بخلاف ما كان موجوداً فى التعديلات المقترحة على قانون الاستثمار. لكن المجلس وافق على إنشاء مناطق تكنولوجية خاصة تتمتع بنفس الحوافز الضريبية.

وكشف أن تلك الحوافز ستستفيد منها الشركات الجديدة فقط، ولن تمتد إلى التوسعات الجديدة للشركات القائمة. وسيتم تضمينها فى قانون الضرائب وليس فى تعديلات قانون الاستثمار التى يجرى إعدادها

وقال الجارحى، إن مجلس الوزراء لم يقر مسودة تعديلات قانون الاستثمار فى اجتماع أمس نظراً لوجود ملاحظات عليها أن عدداً من الوزراء يرى تأجيله إلى جلسة يوم الأربعاء.

كان المجلس الأعلى للاستثمار الذى يترأسه رئيس الجمهورية قد طلب تقديم إعفاءات ضريبية ضمن حزمة حوافز للاستثمار فى مناطق محددة، لكن وزارة المالية قدمت خطة بديلة وعرضت على الرئيس أن تكون حوافز تستهدف رد جزء من رأس المال على غرار المعمول به فى عدد من الدول وليس إعفاءات حتى لا تتأثر الحصيلة الضريبية.

أضاف الجارحى أن تشجيع الاستثمار لا يتعارض مع الحصيلة لأنه يتم استبدال الإيرادات المحققة بتخفيض قيمة المصروفات ومن ثم الإيراد الضريبى سيأتى عن طريق الاستهلاك من خلال زيادة معدلات التشغيل.